

أوراق المجلس - العدد 35

# مبادرات الحوكمة فى الاتحاد الأفريقي ومصر وآلية مراجعة النظراء

بقلم  
السفير . أشرف راشد  
رئيس اللجنة الوطنية للألية الإفريقية لمراجعة النظراء

أكتوبر 2022



أوراق المجلس - العدد 35

## مبادرات الحوكمة في الاتحاد الإفريقي ومصر وآلية مراجعة النظراء\*

بقلم

السفير/ أشرف راشد

رئيس اللجنة الوطنية لآلية الإفريقية لمراجعة النظراء

أكتوبر 2022

---

\* هذه الورقة هي نص محاضرة ألقاها السيد السفير/ أشرف راشد بالمجلس، بتاريخ 5 يونيو 2022.

جميع الآراء الواردة تخص كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلس  
المصري للشئون الخارجية

رقم الإيداع بدار الكتب:

### المجلس المصري للشئون الخارجية

برج 2 فاخر – أبراج عثمان، كورنيش النيل بالمعادي

تليفون: 6 – (202)25281091

فاكس: (202)25281093

البريد الإلكتروني:

[info@ecfa-ecfa.egypt@yahoo.com](mailto:info@ecfa-ecfa.egypt@yahoo.com)

[ecfa.egypt@outlook.com](mailto:ecfa.egypt@outlook.com)

[ecfaegypt@gmail.com](mailto:ecfaegypt@gmail.com)

[ecfa.egypt.2020@gmail.com](mailto:ecfa.egypt.2020@gmail.com)

الموقع الإلكتروني:

<https://ecfa-egypt.org>

# فهرس المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 4  | ..... مقدمة  |
| 5  | ..... أولاً: مبادرات الاتحاد الإفريقي في مجال الحوكمة  |
| 8  | ..... ثانياً: الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء APRM  |
| 11 | ..... ثالثاً: مصر والآلية الإفريقية لمراجعة النظراء  |
| 13 | ..... رابعاً: ملخص لبعض النقاط الرئيسية التي تضمنها تقرير بعثة المراجعة عن مصر .....                   |
| 15 | ..... خامساً: من ضمن الممارسات التي اعتبرها التقرير من أفضل الممارسات على مستوى القارة الإفريقية ..... |
| 18 | ..... سادساً: أبرز الدروس المستفادة من الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء .....                          |

## مبادرات الحوكمة في الاتحاد الإفريقي ومصر وآلية مراجعة النظراء

### مقدمة:

ركزت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها في عام 1963 على تعزيز التضامن بين الشعوب الإفريقية من أجل التخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسي لدول القارة. ورغم اكتمال عملية التحرر من الاستعمار، فقد واجهت إفريقيا خلال الفترة التي تلت استقلال دول القارة تحديات جسام نتيجة لضعف مؤسسات الدولة وسوء استخدام السلطة في بعض الدول وتصادم النزاعات خاصة الداخلية، والفساد وسوء إدارة الاقتصاد وتردى الأوضاع الاجتماعية.

بدأت محاولات التصدي لتلك الأوضاع في ظل منظمة الوحدة الإفريقية باعتماد "خطة لاجوس" عام 1980 التي تضمنت خارطة للتنمية الاقتصادية في القارة وما أعقبها من وضع برامج للإنعاش الاقتصادي، وامتد ذلك ليشمل تبني منظمة الوحدة الإفريقية "الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" في عام 1981 والذي نص على تأكيد استقلالية القضاء والمساواة بين الأفراد أمام القانون، وعدم التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الديانة، كما أكد على حرية العقيدة وحرية التعبير في إطار القانون، ونص على إنشاء لجنة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وفي عام 1990، اعتمدت منظمة الوحدة الإفريقية "الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل"، بهدف ضمان حق الطفل في الحياة والتعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك توفير الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن حماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال وإساءة المعاملة. هذا، ولم يقتصر الميثاق على مسؤولية الدولة في هذا المجال وإنما تناول أيضاً مسؤولية الأسرة تجاه تنشئة الطفل ورعايته.

إلا أن تلك الخطوات لم تحقق الأثر المستهدف، وشهدت الألفية الجديدة تزايد إدراك قادة الدول الأفريقية لحيوية التعامل الجاد مع التحديات السياسية، وضرورة وضع خارطة طريق جديدة مشتركة للتغلب على التحديات التي تعوق تقدم القارة، وبحيث تتحمل أفريقيا المسؤولية الرئيسية في النهوض بمقدراتها، وذلك باتخاذ مبادرات تتضمن دفع القيم والمبادئ الأساسية للديمقراطية والحوكمة الجيدة، والتي أصبحت مطلباً جوهرياً للاستقرار والتنمية المستدامة.

ونتناول فيما يلي بإيجاز أهم المبادرات الإفريقية ذات الصلة بالحوكمة، التي تم اتخاذها في نطاق الاتحاد الإفريقي، ونعرض بشكل أكثر تفصيلاً لأهداف وهاكل الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء باعتبارها مبادرة فريدة، ليس فقط على المستوى الإفريقي ولكن أيضاً على المستوى الدولي، لمتابعة وتقييم ودعم أداء الدول في مجال الحوكمة، وكذلك التجربة المصرية في إطار الآلية بدءاً من قرار الانضمام لها حتى نشر تقرير المراجعة الطوعية.

### أولاً: مبادرات الاتحاد الإفريقي في مجال الحوكمة:

– نص " القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي"، الذي اعتمد في القمة الإفريقية التي عقدت في لومي (توجو)، في 11 يوليو عام 2000 (ودخل حيز النفاذ عام 2001)، على بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني، خاصة النساء والشباب والقطاع الخاص، بغية تحقيق التضامن والتلاحم بين الشعوب الإفريقية، فضلاً عن الحاجة لتعزيز السلام والامن والاستقرار كشرط أساسي للتنمية والتكامل، مع التأكيد على حماية حقوق الإنسان والشعوب والديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون، الأمر الذي انعكس في العديد من المعاهدات والمواثيق والبروتوكولات والمقررات التي تبناها الاتحاد الإفريقي في المرحلة التي تلت إنشائه.

– مثل إقامة "برلمان عموم أفريقيا" (مقره ميدرانج بجنوب أفريقيا) الذي عقد أولى جلساته عام 2002، خطوة هامة في سبيل تمكين شعوب القارة من الادلاء بأرائهم، وتشجيع البرلمانات الوطنية والإقليمية للمصادقة على المعاهدات والمواثيق المعتمدة في الاتحاد الإفريقي وإدماجها في أنظمتها القانونية. وتتضمن أهدافه إرساء الممارسة الديمقراطية ومبادئ احترام

حقوق الانسان والحكم الرشيد وسيادة القانون، وتعزيز الأمن والسلم والاستقرار في القارة الافريقية.

– تم إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عام 2004 (مقرها أورشا بتنزانيا)، وتشكل من أحد عشر قاضياً يتم انتخابهم لولاية تستمر لمدة ست سنوات قابلة للتجديد لولاية إضافية واحدة فقط، بناء على ترشيحات الدول الأعضاء للشخصيات المؤهلة المعروفة بحيادها ونزاهتها. تعزز المحكمة من خلال أحكامها اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (مقرها بانجول في جامبيا) في ضمان الالتزام بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان (دخل حيز النفاذ عام 1986).

– في عام 2001 تم إقرار مبادرة " الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ( NEPAD )" التي اضطلعت مصر بدور رئيسي في صياغتها وتبنيها إلى جانب كل من الجزائر وجنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال، وقد تحولت هذه الشراكة عام 2019 إلى "وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي" ( AUDA-NEPAD ). وقد قامت هذه المبادرة على أساس أن الاستقرار السياسي والتنمية يعتمدان على الأمن والحوكمة الرشيدة والإدارة الجيدة لموارد الدولة والخدمات العامة، كما أكدت على إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والشفافية والمحاسبة، باعتبار أن جميع هذه العناصر ضرورية لخلق البيئة المواتية للنمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات.

– جاء تبني القادة الأفارقة لمبادرة "النيباد" انطلاقاً من قناعتهم أن الاستراتيجيات الإفريقية السابقة للتنمية لم تنجح في تحقيق أهدافها، وأن عليهم تولى مسؤولية وضع وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين مسيرة التنمية في افريقيا في إطار سياسيات اصلاحية تخضع لملكية القارة ولا يتم إملؤها من خارجها.

– لذا، فقد دشنت مبادرة "النيباد" توجهاً جديداً يربط بين القضاء على الفقر وتحقيق التنمية وبين المسائل السياسية والحوكمة، ولقد انبثقت عن تلك المبادرة "الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء APRM".

- وفى يوليو 2003، أقر الاتحاد الأفريقي "بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا" المعروف باسم بروتوكول مابوتو، الذي دعا الدول الأعضاء إلى مكافحة التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وسن القوانين واتخاذ الإجراءات الضرورية لذلك، مع ضمان مشاركة المرأة بفعالية في الحياة السياسية وعمليات اتخاذ القرار.

- تم أيضا في يوليو 2003 إقرار "اتفاقية منع ومكافحة الفساد" التي أكدت على احترام الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان والشعوب، وإدانة ورفض ممارسات الفساد والجرائم ذات الصلة، كما طالبت الدول الأعضاء بسن التشريعات والقوانين لمكافحة الفساد، وتقوية الهيئات الوطنية المختصة بمنع الفساد، وضمان الشفافية في إجراء المناقصات وكذلك في التعيين للوظائف العامة، والشفافية في تمويل الأحزاب، وتضمنت المعاهدة إنشاء مجلس استشاري للاتحاد الأفريقي لمتابعة تنفيذ إجراءات مكافحة الفساد في الفارة ولجمع المعلومات حول جرائم الفساد وغسيل الأموال.

- أقرت القمة الإفريقية في ديسمبر 2003 بروتوكول إنشاء "مجلس السلم والأمن"، الذي أكد بدوره على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين أمن الشعوب والدول الإفريقية. وتتضمن مسؤوليات المجلس متابعة عمليات إعادة البناء لدعم السلام ومنع تجدد العنف بعد تسوية النزاعات، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب، وتشجيع الممارسات الديمقراطية، والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- شهد عام 2007، إقرار "الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة"، الذي تناول ترسيخ الثقافة السياسية للتناوب على السلطة من خلال إجراء الدول الأعضاء انتخابات منتظمة حرة وعادلة وشفافة، مع تعزيز التعددية الحزبية، والتأكيد على الالتزام بالقيم والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، واحترام الدستور واستقلال القضاء، وكذلك احترام حقوق الإنسان والقضاء على كافة أشكال التمييز.

- اعتمد الاتحاد الإفريقي عام 2011 "الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة والإدارة العامة"، والذي تضمن مطالبة الدول الأعضاء بتوفير الخدمات ورفع كفاءتها لتلبية احتياجات المواطنين، وضمان حصولهم على الخدمات العامة بدون تمييز وفي إطار من الشفافية مع



تبسيط الإجراءات المرتبطة بذلك، بالإضافة إلى تشجيع الدول الأعضاء على مواءمة سياساتهم في هذا المجال بهدف تعزيز التكامل القاري والإقليمي، والعمل على تبادل التجارب وأفضل الممارسات.

– أقرت قمة الاتحاد الإفريقي عام 2014 "الميثاق الإفريقي حول قيم ومبادئ اللامركزية والحوكمة والتنمية المحلية" ويستهدف تشجيع الدول الأعضاء على إيجاد البيئة الملائمة لتطبيق اللامركزية على مستوى المحليات، وضمان فاعلية أجهزة الحكم المحلي وزيادة قدرتها على الاستخدام الرشيد للموارد، ووضع الآليات لمكافحة الفساد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع الأجهزة المركزية المعنية في الدولة.

– اعتمد الاتحاد الإفريقي أيضاً إقامة " منظومة الحوكمة في أفريقيا" التي تستند على القانون التأسيسي للاتحاد والمبادئ والأهداف التي تضمنها خاصة المادتين (3) و(4) من القانون التأسيسي حول حماية واحترام حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية والتعددية السياسية والحكم الرشيد وتقوية المؤسسات ذات الصلة، بالإضافة لاستناد المنظومة على جميع المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات والمقررات المرتبطة بالحوكمة، بهدف متابعة وتقييم ودعم قدرات أجهزة الاتحاد الإفريقي والتجمعات دون الإقليمية والدول الأعضاء من أجل تنفيذ هذه المنظومة وتشجيع المشاركة الشعبية في هذا الشأن.

## **ثانياً: الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء APRM:**

– تم إقرار النظام الأساسي للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في 9 مارس 2003 ( بحلول مارس المقبل سيكون قد مر 19 عاماً على إنشاء الآلية)، بعد اعتماد قمة الاتحاد الإفريقي عام 2002 "إعلان الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات" ، الذي تضمن إنشاء الآلية كأداة مبتكرة وفريدة من نوعها للرصد والتقييم الذاتي في مجال الحوكمة بمفهومها الشامل، وهي تستهدف تبادل الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات وتحديد أوجه القصور، ودعم بناء قدرات الدول الإفريقية مع تبني السياسيات والممارسات التي تؤدي إلى

الاستقرار السياسي وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والإسراع بوتيرة التكامل الاقتصادي.

– وكما سبق الإشارة، فقد جاء قرار قادة الدول الأفريقية بإنشاء الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء انطلاقاً من إدراكهم لأهمية أن تأخذ القارة على عاتقها مسؤولية تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية، حيث اتفقوا على أن تكون الآلية هي الركيزة التي تعتمد عليها لتعزيز الحوكمة الجيدة ودعم الامتثال للأعراف والقواعد والمعايير الأفريقية والعالمية في هذا الخصوص.

#### أ. محاور عملية المراجعة تشمل خمسة محاور كما يلي:

- الديمقراطية والحوكمة السياسية.
  - الحوكمة الاقتصادية والإدارة.
  - حوكمة الشركات.
  - التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - قدرة ومرونة الدول على مواجهة الأزمات والكوارث (أضيف هذا المحور الخامس في ضوء تداعيات جائحة الكورونا).
- ويتم الانضمام للآلية بشكل طوعي من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وتضم عضوية الآلية حالياً 42 دولة آخرهم بوروندي التي انضمت للآلية في 4 فبراير 2022.

#### ب. الهياكل القارية للآلية:

- منتدى رؤساء الدول والحكومات (القمة)، وهي أعلى سلطة في الآلية، ويعقد المنتدى سنوياً على هامش قمة الاتحاد الأفريقي، إلي جانب إمكانية عقد اجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة، وتتولى السنغال الرئاسة الحالية للمنتدى منذ فبراير 2022.

- لجنة نقاط الاتصال، وتتكون من ممثلين للدول الأعضاء وتتولى الإشراف على نشاط الآلية بشكل عام، بما في ذلك عمل السكرتارية القارية للآلية، كما تتولى عملية التوجيه فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والمالية وتوفير الموارد اللازمة لأداء الآلية لمهامها.
- لجنة الشخصيات البارزة، وتتكون من تسع شخصيات من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة، ويتم انتخابهم لعضوية اللجنة لفترة واحدة تستمر لمدة أربع سنوات، ويتعين على أعضاء اللجنة ألا يشغلوا مناصب سياسية أو حكومية خلال فترة عضويتهم باللجنة، وألا يمثلوا الدول التي ينتمون إليها، حيث تتمتع اللجنة بالاستقلالية، وتتضمن مهامها الإشراف على عمليات المراجعة والتأكد من مصداقيتها، وترفع اللجنة تقاريرها وتوصياتها إلى منتدى الآلية. وقد ضمت اللجنة منذ عام 2012 شخصيات من مصر: السفير/ أشرف راشد (2012-2017)، السفارة/ منى عمر (2017-2022)، والسفير/ على الحفنى (2022-).

### ج. خطوات عملية المراجعة:

1. تقوم الدولة العضو بتشكيل لجنة وطنية تتولى الإشراف على عملية المراجعة، بما في ذلك إعداد تقرير التقييم الذاتي وفقاً للاستبيان الوارد من سكرتارية الآلية والذي يغطي المحاور السابق ذكرها، بالإضافة إلى الإشراف على إعداد برنامج عمل وطني لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم الذاتي للعناصر التي تحتاج إلى إصلاح.
2. تتولى اللجنة الوطنية اختيار وتكليف مراكز أبحاث ذات سمعة ومصداقية في الدولة محل المراجعة لإعداد تقرير تقييم ذاتي وبرنامج العمل الوطني، ومن ثم رفع هذا التقرير للجنة الوطنية لإقراره.
3. لدى الانتهاء من إعداد تقرير التقييم الذاتي وبرنامج العمل الوطني يتم رفعهما للسكرتارية القارية للآلية، يلي ذلك قيام بعثة يرأسها عضو لجنة الشخصيات البارزة المختص وتضم خبراء أفارقة بزيارة الدولة محل المراجعة لإجراء مشاورات موسعة مع الحكومة، والمؤسسات التشريعية والسياسية والاقتصادية المعنية وكذلك فئات المجتمع المدني.

4. تقوم لجنة الشخصيات البارزة والسكرتارية القارية للآلية بإعداد تقرير المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وبرنامج العمل الذي تم أعداده على المستوى الوطني، بالإضافة للاستخلاصات التي تم التوصل إليها خلال زيارة البعثة، ويتم إرسال تقرير المراجعة للدولة المعنية لإبداء ملاحظاتها عليه، حيث ترفق تلك الملاحظات بالتقرير.

5. يعرض تقرير المراجعة في صورته النهائية، مرفقاً به ملاحظات الدولة، على منتدى الآلية، حيث يتم مناقشته على مستوى رؤساء الدول والحكومات لاعتماده، والهدف من ذلك الاستفادة من التجارب الناجحة للدولة محل المراجعة، ودعم جهود تلك الدولة في إجراء الإصلاحات وفقاً لبرنامج العمل الوطني.

6. عقب اعتماد التقرير من المنتدى يتم نشره، وتوزيعه على أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته والتجمعات دون الإقليمية، ومن بينها البرلمان الأفريقي، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مجلس السلم والأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأفريقي، وذلك بعد مرور ستة أشهر من عرضه على منتدى الآلية.

– تم الانتهاء حتى مارس 2022 من عملية المراجعة الأولى لاثنتين وعشرين دولة من إجمالي الدول الأعضاء بالآلية، وأتمت خمس دول عملية المراجعة الثانية (كينيا وأوغندا، نيجيريا، جنوب أفريقيا وموزمبيق). كما تقوم الآلية بإجراء عملية مراجعة مستهدفة لقطاع محدد، بناء على طلب الدولة العضو، وقد شمل ذلك كل من: زامبيا وناميبيا وسيراليون.

### ثالثاً: مصر والآلية الأفريقية لمراجعة النظراء:

– انضمت مصر لعضوية الآلية في عام 2004، ومع تولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية في يونيو 2014، حرص سيادته على أن يكون تعزيز العلاقات والتعاون مع الدول الأفريقية الشقيقة في مقدمة أوليات السياسة المصرية، كما شهدت السنوات الماضية نشاطاً مكثفاً في أعمال الاتحاد الأفريقي ومؤسساته لتأكيد دور مصر الريادي في القارة، فضلاً عن زيارات السيد رئيس الجمهورية المتعددة للدول الأفريقية ومشاركة سيادته في مختلف المحافل الأفريقية.

– في هذا الإطار، قام وفد من الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء بزيارة مصر عام 2016 والتقى بالسيد رئيس الجمهورية، الذي أكد دعم مصر لأهداف الآلية انطلاقاً من الخطوات التي تتخذها مصر بالفعل لإرساء مبادئ وممارسات الحوكمة الجيدة على المستوى الوطني وحرصها على التعاون الوثيق مع أشقائها الأفارقة في هذا المجال، كما صدرت توجيهات السيد رئيس الجمهورية بإنشاء اللجنة الوطنية في إطار عضوية مصر بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء.

– بناء على ذلك، صدر قرارى دولة السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1896 لسنة 2017، ورقم 1524 لسنة 2018 بتشكيل اللجنة الوطنية المصرية من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والخبرة مع مراعاة تمثيل المرأة والشباب، وتضم في عضويتها 20 شخصية من البرلمانيين والمجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص، وبعض الجهات الحكومية المعنية، تتولى وضع استراتيجية لتنفيذ متطلبات الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء، والإشراف على إعداد تقرير التقييم الذاتي وبرنامج العمل الوطني، كما تتولى وضع برنامج للحوار المجتمعي لاستعراض التقرير مع مُختلف شرائح المجتمع تمهيداً لإقراره، واستكمال خطوات عملية المراجعة.

– عقدت اللجنة الوطنية اجتماعات دورية لمتابعة والإشراف على إعداد التقرير، وتم تشكيل أربع مجموعات فرعية من أعضاء اللجنة، قامت كل منها بالإشراف على عملية إعداد أحد المحاور واجتمعت تلك المجموعات بشكل دوري مع ممثلي مراكز الأبحاث، إلى أن تم الانتهاء من إعداد تقرير التقييم الذاتي وخطة العمل الوطنية للفترة 2022/2020 استناداً لنتائج تقرير التقييم الذاتي وبرنامج الحكومة، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وأيضاً أجندة أفريقيا 2063.

– قامت بعثة المراجعة بزيارة لمصر في الفترة من 1 إلى 18 ديسمبر 2019، وضمت 19 من الخبراء الأفارقة من دول مختلفة برئاسة وزير خارجية نيجيريا الأسبق إبراهيم جمبارى عضو لجنة الشخصيات البارزة بالآلية الإفريقية لمراجعة النظراء (يتولى إبراهيم جمبارى حالياً منصب رئيس ديوان رئيس جمهورية نيجيريا).

– أجرت البعثة العديد من المقابلات والدراسات للتحقق من محتويات تقرير التقييم الذاتي، شملت السيد رئيس مجلس النواب، بالإضافة إلى عدد من السادة الوزراء والمسؤولين، والأزهر والكنيسة القبطية، وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. وزارت محافظات القاهرة والجيزة وبورسعيد والإسكندرية وأسوان.

– قامت لجنة الشخصيات البارزة والسكرتارية القارية للألية بإعداد تقرير عن عملية المراجعة وقدمت توصياتها للحكومة المصرية التي قامت بإضافة تعليقاتها على التقرير، وتم استعراضه أمام قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية أعضاء آلية مراجعة النظراء التي انعقدت على هامش القمة الإفريقية في 8 فبراير 2020 بحضور السيد رئيس الجمهورية خلال رئاسة سيادته للاتحاد الإفريقي، وتم اعتماد تقرير المراجعة من القمة.

– قام وفد من الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بزيارة مصر خلال الفترة من 20 إلى 23 فبراير 2022، بعد تخفيف القيود على السفر إثر جائحة الكورونا، حيث قام بتسليم السيد رئيس الجمهورية النسخة الرسمية من التقرير، وتم إطلاقه وإعلانه بشكل رسمي.

#### **رابعاً: ملخص لبعض النقاط الرئيسية التي تضمنها تقرير بعثة المراجعة عن مصر:**

##### **أبرز التقرير نقاط القوة والإنجازات الرئيسية التالية:**

- تحتل مصر المرتبة الثانية من حيث عدد الحائزين على جائزة نوبل في إفريقيا.
- في التنافسية الدولية، تحتل الجامعات المصرية مرتبة جيدة في تصنيف الجامعات العالمية. وفقاً لتصنيف "تايمز" للتعليم العالي للجامعات العالمية لعام 2019 انضمت عشر جامعات مصرية لقائمة أفضل ألف جامعة في العالم، وهي الأعلى في إفريقيا.
- لدى القيادة المصرية إرادة سياسية قوية والتزام ليس فقط بإصلاح المشهد الاجتماعي والاقتصادي الوطني من خلال تشريعات وأنظمة وسياسات جديدة، بل وتنفيذها.
- المشروعات الضخمة التي أقامتها مصر خلال السنوات الأخيرة: العاصمة الإدارية الجديدة و14 مدينة جديدة لتعزيز وتنويع الإمكانات الاقتصادية للبلاد؛ توسيع قناة السويس ومنطقتها الاقتصادية، واحدة من المناطق الاقتصادية الرئيسية في مصر التي بدأت في عام 2015

لتولد ما يقدر بنحو 5.6 مليار دولار عام 2017-2018، والارتقاء بالبنية التحتية للبلاد وتحديثها، وإنشاء محطة بنبان للطاقة الشمسية في أسوان ومحطة الطاقة النووية في الضبعة. إضافة إلى آلاف الكيلومترات من الطرق، ومحطات الكهرباء والكباري.

● قيام مصر بإصلاح نظامها الانتخابي لتعزيز مشاركة الناخبين؛ كما تضمن دستور ٢٠١٤، بصيغته المعدلة في ٢٠١٩، على العديد من الأحكام التي تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين.

● تأكيد الحكومة المصرية التزامها باحترام حقوق الإنسان الشاملة، والتي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومواصلة الدولة دمج الالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان في القوانين الوطنية، وإنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان.

● دور مصر في تحقيق التكامل الأفريقي، وقيادتها لعملية إطلاق المنطقة الأفريقية للتجارة الحرة، ومبادرة السيد الرئيس لتوفير العلاج لالتهاب الكبد الوبائي والأمراض غير المعدية لعدة دول أفريقية، بالإضافة لتأهيل كوادرها على كيفية إجراء المسوح الطبية.

● قيام الحكومة برفع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية (المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، برنامج "تكافل وكرامة").

● سياسة الدولة في مواجهة التطرف والإرهاب من خلال نهج شامل لمكافحة الإرهاب يستند على ركيزتين: ركيزة أمنية وركيزة تنموية، بالإضافة للتصدي للأيدولوجية التي تولد وتعرض على التطرف والعنف، مشيداً بصفة خاصة بمبادرة السيد رئيس الجمهورية منذ عام ٢٠١٥ بالدعوة إلى تجديد الخطاب الديني.

● الإنجازات التي حققتها مصر في مجال مكافحة الفساد، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بقيادة جهاز قوي هو هيئة الرقابة الإدارية، وقيام الأمم المتحدة بإدراج تنفيذ تلك الاستراتيجية ضمن الممارسات الجيدة على المستوى الدولي.

● الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية لدعم استقرار الاقتصاد واستدامة النمو، التي أرست الأساس لمشاركة أكثر ديناميكية للقطاع الخاص في الاقتصاد.

- جهود الحكومة للنهوض بالمرأة وتمكينها كعنصر رئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق المساواة بين الجنسين، والتقدم المحرز في مجال مشاركة المرأة السياسية وتوليها مناصب قيادية.
- "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" التي تعد ركيزة رئيسية لتطور الدولة الاجتماعي والاقتصادي؛ باستنادها إلى أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأجندة التنمية أفريقيا 2063، لتعزيز النمو الاحتوائي، ودفع اقتصاد البلاد ليكون من أفضل 30 اقتصاد في العالم.
- قيام الحكومة بتنفيذ العديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتحقيق رؤية مصر 2030، ومنها إقامة المناطق الصناعية، ورقمنة الاقتصاد، والارتقاء بالبنية التحتية، وتحويل أنظمتها اللوجستية بشكل جذري.
- وكذلك تحقيق تقدم ملحوظ في الجهود الرامية إلى تعزيز وتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة واسعة النطاق؛ على سبيل المثال في:
  - قطاع التعليم: بالتزام الحكومة بإعطاء الأولوية للتعليم باعتباره أداة رئيسية للتنمية.
  - قطاع الصحة: إيلاء الحكومة اهتمامًا بالغًا للخدمات الصحية باعتبارها استثمارًا مهمًا في الموارد البشرية له عائد إيجابي على التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
  - قطاع الطاقة: انتقال مصر من عجز في الطاقة إلى دولة ذات فائض في الطاقة، من خلال نهج حكيم في مجال الكهرباء والطاقة، بما في ذلك زيادة إنتاج الطاقة النظيفة.

### خامسًا: من ضمن الممارسات التي اعتبرها التقرير من أفضل الممارسات على مستوى القارة الإفريقية:

#### ● القيادة التحويلية في مصر:

- تستمد القيادة التحويلية من فكرة أن القادة يحولون أتباعهم بطرق تؤدي إلى رفع مستوى الأداء الجماعي وتحقيق النجاح. وتلهم القيادة التحويلية رؤوسيتها لتبني أهداف أفضل وكذلك



الوسائل اللازمة لتحقيقها، الأمر الذي يعد مطلباً أساسياً للتنمية، وبالتالي فإنها ذات صلة في السياق المصري.

– ووفقاً للنموذج الذي أعده الأكاديميان Bass and Avolio، تستند القيادة التحويلية إلى عدة عناصر، وبصفة خاصة أن تكون لديها صفات وسلوكيات تمثل قدوة للمرؤوسين. وتعتبر القيادة التحويلية عن رؤية مقنعة وملهمة للمستقبل مع تحدي الافتراضات القائمة وتحفيز طرق جديدة للتفكير، كما تعد القيادة التحويلية شاملة، حيث تلبي بشكل فعال احتياجات واهتمامات المواطنين.

– ارتباطاً بذلك، أشاد التقرير بالعديد من القرارات والمبادرات الجريئة التي اتخذها السيد الرئيس السيسي ووصفها بالجريئة لتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث برهنت على الإرادة السياسية القوية والتزامها ليس فقط بإصلاح المشهد الاجتماعي والاقتصادي الوطني من خلال تشريعات ولوائح وسياسات جديدة، ولكن أيضاً بتنفيذها. وكذلك الإشادة بالتزام القيادة المصرية بتعزيز التنمية الاحتوائية، من خلال مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

#### ● محطة بنبان بأسوان للطاقة الشمسية:

– قيام الحكومة المصرية بإنشاء 6 محطات توليد الطاقة الكهروضوئية في محطة بنبان، وهي أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم، وجزء هام من رؤية مصر 2030 في مجال الطاقة المتجددة؛ بحيث أصبح لدى مصر فائض بنسبة 25 في المائة من طاقة الكهرباء.

#### ● توسيع وتحديث قناة السويس:

– إتمام مصر في 6 أغسطس 2015، توسعاً تاريخياً بتكلفة 8.6 مليار دولار لقناة السويس، وتعمل قناة السويس الجديدة على توسيع الاقتصاد الوطني، وتعزيز دور مصر كمركز تجاري عالمي رئيسي؛ ويقترن ذلك بإنشاء منطقة قناة السويس الاقتصادية.

## ● الخدمة المدنية القائمة على الجدارة:

– حيث أصبح التوظيف في الخدمة العامة قائمًا على الجدارة، ويتم من خلال الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إجراء اختبارات تعتمد على المنافسة؛ وتنفيذ برامج تدريبية متعددة تستهدف فئات مختلفة من موظفي الدولة، كما تم وضع نظام كفاء لإدارة الموارد البشرية.

## ● الأكاديمية الوطنية للتدريب:

– حيث أصدر السيد الرئيس عام 2017 قراراً بإنشاء الأكاديمية الوطنية للتدريب، بهدف تدريب الشباب الذين سيصبحون نخبة الخدمة المدنية في المستقبل، وفقاً للمناهج والمعايير العالمية لتنمية قادة فاعلين.

## ● البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة:

– تم إطلاق هذا البرنامج تنفيذياً لإحدى توصيات منتدى شباب العالم 2018؛ تأكيداً لدور مصر في المشاركة مع الدول الإفريقية الأخرى لتعزيز قدرات الشباب على مستوى القارة.

## ● جهود الدولة في تعزيز الوثام الديني:

– أن مصر بذلت في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، جهوداً هامة ومتعددة الأبعاد لتعزيز وحماية الحريات الدينية، كما أن الإرادة السياسية الحاسمة للرئيس وتصميمه على مواجهة بذور التطرف وتجديد الخطاب الديني وقيادة المجتمع بالقدوة، أدت إلى عودة التراث التاريخي لمصر كمجتمع منفتح ومتسامح ومفتوح أمام أتباع جميع الأديان وتفاعلهم المتناغم.

## ● برنامج تكافل وكرامة:

– وتتمثل السمة الرئيسية لبرنامج تكافل وكرامة في أنه لا يقتصر على تحويلات نقدية للأسر الأكثر فقراً، بل يعتبر أساساً لنظام الحماية الاجتماعية في الدولة. ومنذ عام 2017، عمل برنامج تكافل وكرامة على تسهيل تكامل عدد من آليات الحماية الاجتماعية الحالية

للأشخاص الأكثر احتياجًا، كما أسهم في مخطط التأمين الصحي الوطني، الذي يقدم تأمينًا صحيًا مجانيًا للمجموعات ذات الأولوية بما في ذلك الأطفال والحوامل وكبار السن وذوي الإعاقة والأسر الأكثر احتياجًا.

### سادسًا: أبرز الدروس المستفادة من الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء:

- يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية تطبيق الحوكمة.
- بما أن الانضمام إلى الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء عملية طوعية، فيرتبط تنفيذ الدول للالتزاماتها بالإرادة السياسية والتي تبدأ بقرار الانضمام.
- أن مصداقية عملية المراجعة تقتضي أن تكون تشاركية لتضم كافة الأطراف والمؤسسات والفئات ذات المصلحة، بما في ذلك الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- الحوكمة عملية مستمرة، وينعكس ذلك في تقديم الدولة تقارير تتضمن مدى التقدم في تنفيذ برامج العمل الوطني وكذلك توصيات تقرير المراجعة.
- المتابعة والتقييم جزء رئيسي في عملية الحوكمة بمفهومها الشامل على مستوى القارة الإفريقية، والدول الأعضاء، وتقوم اللجان الوطنية مع الجهات المعنية، بمتابعة وتقييم ما يتم تنفيذه.
- أوضحت عمليات المراجعة في مختلف الدول الإفريقية أن القارة قادرة على وضع وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين مسيرة التنمية في إفريقيا في إطار سياسيات إصلاحية تخضع لملكية القارة ولا يتم إملؤها من خارجها. كما تتم عملية المتابعة والتقييم في الإطار الإفريقي.